

30 أغسطس 2026 – اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري الاختفاء على طرق الهجرة



© Enass Média

حدودٌ تضيع عندها الآثار

في كلِّ عام، يختفي آلاف الأشخاص على طرق الهجرة. منهم من يقضي في البحر أو في الصحراء من دون أن يُعثَر على جثمانه، ومنهم من ينقطع اتصاله نهائيًا بذويه بعد عملية اعتراض، أو احتجاز، أو نقل أو ترحيل.

ومنذ عام 2014، وثّقت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 82000 حالة وفاة واختفاء. ويظلُّ هذا الرقم ناقصًا إلى حدٍّ بعيد، إذ لا يشمل جميع الأشخاص الذين تجهل ذووهم مصيرهم.

عن أيّ اختفاء نتحدّث في سياق الهجرة؟

نتحدّث عن شخص مفقود عندما يجهل ذووه مكان وجوده أو ما حلّ به. فقد يكون قد قضى في حادثة غرق، أو يكون محتجزاً في مكان مجهول، أو جرى فصله عن عائلته، أو نُقل من دون الإفصاح عن وجهته. ولا تشكّل هذه الحالات جميعها اختفاءً قسرياً من الناحية القانونية، غير أنّها تشترك في أمر واحد: العائلات تبقى بلا أجوبة، ولا تعرف ما إذا كان الشخص العزيز عليها على قيد الحياة، أم محتجزاً، أم متوفى.

نقطة أساسية

ليس كلّ شخص مهاجر مفقود ضحيةً لاختفاء قسري بالضرورة. غير أنّ بعض ممارسات مراقبة الحدود قد تهيئ الظروف لهذا الانتهاك أو تشكّله بشكل مباشر.

متى يكون الاختفاء قسرياً؟

وفقاً للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006، يفترض الاختفاء القسري توافر:

- حرمان من الحرية؛
- توريّط موظفين تابعين للدولة أو دعمهم أو موافقتهم؛
- رفض الاعتراف بهذا الحرمان من الحرية، أو إخفاء مصير الشخص.

وفي سياق الهجرة، يمكن أن يشمل ذلك احتجازاً سرّياً، أو نقلًا غير مسجّل، أو اعتراضاً يعقبه حبس بمعزل عن العالم الخارجي، أو إعادة قسرية تخفي السلطات نتائجها.

دور سياسات الهجرة

إنّ الاختفاءات على طرق الهجرة ليست وليدة الصدفة. فبإغلاقها للمسارات الآمنة والنظامية، تحكم سياسات الهجرة على الأشخاص بسلوك طرق أطول وأكثر فتكاً. وتحوّل عمليات الاعتراض والإعادة القسرية وعمليات النقل غير القابلة للتنبّع والتأخر في عمليات الإنقاذ هذا الخطر إلى خسائر في الأرواح.

ويزيد تصدير مراقبة الحدود الوضع سوءًا: إذ يفوّض الاتحاد الأوروبي إلى دول ثالثة مهامّ الاعتراض والمراقبة، بعيدًا عن متناول آلياته الرقابية. وكلّما طالت سلسلة الأطراف المتدخّلة، مُحيت الآثار أكثر وتميّعت المسؤوليات. وعندها يمكن لكلّ طرف أن يحيل المسؤولية على غيره، فيما تبحث العائلات وحدها.



سبتة: حدود أوروبية في إفريقيا

تقع سبتة على الساحل الشمالي للمغرب، وهي جيب تحت إدارة إسبانية منذ قرون عدّة. وامتدادًا لهذا التاريخ الاستعماري، ظلت المدينة تحت السيادة الإسبانية بعد استقلال المغرب سنة 1956، فيما لا تزال الرباط تطالب بسيادتها عليها.

وتشكّل حدود سبتة وملييلة اليوم الحدود البريّة الوحيدة بين الاتحاد الأوروبي والقارة الإفريقية، وهو ما يمنحها موقعًا فريدًا على أبواب فضاء شنغن. وقد جرى تحصين هذه الحدود تدريجيًا منذ تسعينيات القرن الماضي، وباتت تخضع لمراقبة مشدّدة، بالتوازي مع تطوّر التعاون المغربي-الإسباني في مجال الهجرة.

وقد شهدت هذه الحدود عدّة مآسٍ. ففي سنة 2021، أدّى وصول ما بين 8.000 و10.000 شخص تقريبًا إلى سبتة، من بينهم عدد كبير من القاصرين والقاصرات، إلى حالات تفريق للعائلات وانقطاع للاتصال، من دون أن تُنجز حصيلة رسمية موحّدة لحالات الاختفاء. وفي يونيو 2022، فقد ما لا يقلّ عن 23 شخصًا حياتهم في ملييلة خلال محاولة عبور جماعية، فيما لا تزال عشرات الحالات في عداد المفقودين، ودُفنت عدّة جثامين من دون التعرّف على هويتها.

وفي يوليو 2026، حاول ما يقارب 72.000 شخص عبور الحدود. وفقد ما لا يقل عن 141 شخصًا حياتهم بحسب عضونا في المغرب، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. ويظل عدد الأشخاص الذين لا يزال البحث عنهم جاريًا غير محدد.

حوار مع أشرف ميمون، رئيس فرع تطوان للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

ما الذي جرى بالضبط في سبتة، وكم عدد الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين؟ وكيف تتوصلون إلى هذه الأرقام؟

ما وقع في سبتة هو تدفق أكثر من 70 ألف مهاجر اقتحم معبر طرخال عبر البحر والبر مما أدى إلى غرق العشرات من المرشحين /ات للهجرة غير النظامية وصلنا نحن في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى 82 حالة وفاة في الجانب الإسباني و53 في الجانب المغربي حسب بعض مصادرها الحقوقية بعد هذا التدفق الذي لم يتوقف طول اليوم حدثت مواجهات بين المرشحين للهجرة و قوة العمومية المغربية وقد خلفت هذه المواجهة عشرات الجرحى والمصابين واحتراق سيارة ملك الخاص وحافلات وسيارة تابعة للقوات الأمنية.

فيما يخص المفقودين لا يوجد عدد محدد لكن يمكن القول انه هناك عشرات من العائلات تحاول البحث دون اي توجيه.

”

أشرف ميمون، رئيس فرع تطوان للجمعية المغربية لحقوق الإنسان





ومن وجهة نظركم، ما هو دور سياسات تصدير الحدود، أي التعاون الأوروبي-المغربي في الاعتراض والمراقبة، في هذه الاختفاءات؟

نعتقد أن ما يقوم به المغرب هو دور دركي يمنع العبور بأشكال لا تحترم حقوق الإنسان كما أن أمانة الحدود تساهم في انتهاك حياة المهاجرين و تعرضهم للخطر و تعاملهم كمجرمين في مقابل أنه يجب ان يتمتعوا بكل حقوقهم الإنسانية دون تعريض حياتهم و سلامتهم للخطر ، كما ان سياسة الاعتراض تسجل كثير من الانتهاكات الحقوقية من قبيل الترحيل دون احترام القانون الدولي خاصة عندما يتعلق الأمر بضحايا الحروب و الأقليات العرقية و الدينية و ايضا القاصرين الغير مرفقين مما يدفع المهاجرين الى سلك طرق و مسارات في غالب الأحيان تدفع ب المهاجرين نحو الاختفاء و الفقد.

ما هي الالتزامات التي يتعين على السلطات المغربية والإسبانية الوفاء بها تجاه العائلات عندما يختفي شخص على الحدود؟ وعلى أرض الواقع، كيف يتم التواصل معها ومعكم كجمعيات، وهل هناك مخاطب رسمي، أم يمر كل شيء عبر المجتمع المدني؟

للأسف الشديد في مسألة الاختفاء على الدول المغرب واسبانيا تحمل مسؤوليتهما في البحث والتعقب وتخصيص مصلحة خاصة تعنى بشأن المختفون في مسارات الهجرة بتنسيق مع وزارة الخارجية للأسف مرة أخرى على مستوى المغرب فهناك غياب لأي جهة حكومية أو مؤسساتية ويبقى المجتمع المدني والحركة الحقوقية بإمكانات متواضعة غير كافية بسبب محدودية الموارد،

تبقى اسبانيا انطلاقا من تجربة ميدانية انها خصصت رقم لشرطة المدنية خاص والتبليغ على حالة الاختفاء لكن تبقى محدودة من حيث النتائج.

كيف يتم التعرف على هوية الجثامين التي يُعثر عليها، وكم عدد من دُفِنوا من دون هوية؟ وما الذي يجب أن يتغيّر حتى لا تبقى هذه الأسئلة بلا جواب؟

بالنسبة للتعرف على الجثامين حسب مصادر إسبانية فتم التعرف على بعض الجثث بالبصمات وايضا تحاليل الحمض النووي. بالنسبة للدفن هناك جثث متعلقة بأحداث 30 يوليو واخرى قديمة قبل الأحداث لذلك لا يمكن التأكد من الجثث التي تم دفنها والتي يبلغ عددها ما يقارب 30 تم دفنها في مقبرة الإسلامية بسبتة.

على السلطات الإسبانية والمغربية التنسيق من أجل التعاون بكل الطرق العلمية والأمنية الممكنة لتعرف على هوية الجثامين.

”

ملاحظة من الأورومتوسطية لحقوق، بتاريخ 25 أغسطس 2026: دُفن 30 شخصًا في المقبرة الإسلامية بسيدي امبارك في سبتة، يومي 21 و 22 غشت، على دفعتين. وعند إجراء عمليات الدفن، لم يكن قد جرى التعرف سوى على هوية عدد قليل من المتوفين، ولم يتم أيّ ترحيل للجثامين إلى المغرب. وتحمل كل قبر رقمًا بدل الاسم. وكان يُنتظر إجراء عمليات دفن أخرى.

ثلاثون قبرًا مرقمًا تعني ثلاثين عائلة ما زالت بلا جواب. ولا ينهي الدفن واجب البحث والتعرف على الهوية. فبمقتضى التعليق العام الصادر سنة 2023 عن اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، على الدول أن تواصل البحث، وأن تتعرف على هوية الجثامين، وأن تُبلغ العائلات، ما دام مصير الشخص المفقود لم يُوضح بعد.



بعض التواريخ

- 2006: اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- 2010: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإقرار اليوم الدولي في 30 أغسطس.
- 2017: صدور أوّل تقرير للأمم المتحدة حول الاختفاء القسري في سياق الهجرة.
- 2023: اعتماد اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري تعليقًا عامًا حول التزامات الدول في مجال البحث والتعرّف على الهوية وحماية العائلات.
- 2025: نشر تقرير المقرر الخاص حول الأشخاص المهاجرين المفقودين أو ضحايا الاختفاء القسري وحقوق عائلاتهم.

